

اقتصاد

إقرار مشروع تحديث بنية الوظيفة العامة

وزير التنمية الإدارية لـ«الوطن»: الوضع في السجل المدني لا يرضي أحداً والنافذة الواحدة خلال يومين

إقصي أحمد المحمد

كشفت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف لـ«الوطن» عن إصدار أول نموذج هيكل وظيفي في تاريخ الدولة السورية لجهة عامة قريباً، وسيتم تطبيقه على وزارة التنمية الإدارية، مؤكدة أن هذا الهيكل سيكون نموذجاً لكل الجهات العامة، لافتة إلى وجود استجابة جيدة لدى الجهات العامة في مراسلة وزارة التنمية لإعادة النظر في هيكلها الوظيفية، موضحة أن الوزارة أقرت مسبقاً الهيكل التنظيمي الخاص بها.

وبيّنت وزيرة أن لجنة إقرار البنية التنظيمية للجهات العامة، والتي صدرت بالقرار ٥٩/١٥ الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء، تعمل حالياً على مخاطبة الجهات في جميع الولايات والإدارات المركزية لمراجعة هيكلها التنظيمية حسب القانون ٢٨، ليصار إرسال مراسيم أحوالها من جديد، موضحة أن ذلك ضمن خطوات أولها مراجعة كل جهة إذا كانت قد أرسلت ما هو مطلوب منها لوزارة التنمية أم لم ترسل بعد.

وفي الإطار الثاني وضمن مشروع الإصلاح الإداري، أكدت سفاف أن الوزارة تعمل حالياً على مراجعة الهيكليات والبنية التنظيمية للمؤسسات، ويتم العمل حالياً على أطر تشريعية جديدة منها قانون التنظيم المؤسساتي وهناك نظام داخلي نموذجي جديد يتم تعديله في الوزارة مع اللجنة المشكلة، إضافة إلى الأداة الاستراتيجية للجهات العامة الإدارية والجهات العامة الاقتصادية حيث سيتم التمايز بين البنية التنظيمية لها لأن هناك خللاً كبيراً جداً بين الجهات ذات الطبيعة الاقتصادية والإنتاجية وهي التي أنشأت بنامها التنظيمية لتكون شبيهة بالجهات ذات الطبيعة الإدارية، لافتة إلى أن هذا الموضوع مهم جداً ويحتاج إلى وقت.

وبيّنت سفاف أن الهدف من ذلك الوصول إلى بنية تنظيمية جيدة ومهمة تتواءم مع مهام وطبيعة اختصاصات كل جهة من الجهات العامة، سواء أكانت جهة إشرافية أم إدارية أم هيئة أم شركة أم مؤسسة، لافتة إلى أن الوزارة تعمل على إصلاح البنية المؤسساتية من خلال اللجنة المشكلة لمراجعة هذه الهياكل وإصلاحها وإقرارها، مشيرة إلى توسيع عمل ومهام لجنة إقرار البنية التنظيمية.

تحديث البنية

وأكدت سفاف أن الوزارة حالياً في إطار تحديث بنية الوظيفة العامة، مبيّنة أن لجنة التنمية البشرية أقرت مشروع تحديث بنية الوظيفة العامة، موضحة أن المشروع يتضمن شقين الأول هو قانون التنظيم المؤسساتي وقانون الخدمة العامة، مؤكدة أنه سيتم عرضه على رئاسة مجلس الوزراء قريباً.

وأشارت إلى بعض الجهات التي أرسلت ما هو مطلوب منها إلى وزارة التنمية من رئاسة مجلس الوزراء وهيئة الإبداع والتميز ووزارة الأوقاف..

وغيرها، مؤكدة أن الاهتمام حالياً ينصب على الجهات العامة التي صدرت قوانينها حديثاً. ووصفت سفاف الأزدحام الكبير للمواطنين أمام السجل المدني في الدولة بأنه غير جيد، موضحة: «المشكلة في الأزدحام السبب السطحي وهو انقطاع الكهرباء نتيجة الوضع العام الذي يسود حالياً، الأمر الذي يتطلب زيارة السجل العام ثلاث مرات بشكل مفاجئ حيث لوحظ أن الوضع العام كان غير جيد ولم يعجبني وهو غير مرض لأي أحد»، مؤكدة أن ذلك دفع الوزارة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي قيد الدراسة حالياً. وأوضحت سفاف أن ما تم لحظه دفعنا إلى إجراء تحليل للبيئة، مبيّنة انقطاع الكهرباء ليس سبباً أساسياً للمشكلة لكن زاد من الوضع سوءاً، ما أدى إلى انقطاع خدمة السجل كاملة في بعض الأحيان لأنها خدمة مركزية على مستوى الدولة. وأشارت وزيرة إلى أولى المعالجات التي تم اتخاذها مع وزارة الكهرباء التي استجابت لموضوع التقنين، لتجنب انقطاع الذي كان يحصل بين الساعة التاسعة صباحاً والساعة الثانية ظهراً.

ولفتت سفاف إلى أن الحلول الجذرية التي اتخذتها وزارة التنمية الإدارية لمعالجة المشكلة كانت في شقين الأول، فالوزارة بصدد إطلاق خدمة النافذة الواحدة لتقديم خدمات سجل العام للمواطنين في الدولة بمرحلة قريبة جداً من السجل. وسيتم افتتاحه يوم الإثنين أو الثلاثاء القادمين. ولفتت أن الأمر الثاني وهو اعتماد نقاط ارتباط في الأمانة العامة في المحافظات، الذي لا يقل أهمية عن النافذة الواحدة، موضحة أنه تمت مراسلة وزارة الإدارة المحلية خلال كانون الأول من أجل



إصدار أول نموذج وظيفي قريباً
توسيع عمل ومهام لجنة البنية التنظيمية

قيام مديريات التنمية الإدارية في المحافظات، بهدف إقامة نقاط ارتباط مؤقتة لحين افتتاح مديريات الفرعية للتنمية الإدارية في المحافظات.

داتا سنتر

أشارت وزيرة إلى أنه سيتم ربط نقاط الارتباط الفرعية من خلال شبكة إلكترونية «داتا سنتر»، ووصفت سفاف الأزدحام الكبير للمواطنين أمام السجل المدني في الدولة بأنه غير جيد، موضحة: «المشكلة في الأزدحام السبب السطحي وهو انقطاع الكهرباء نتيجة الوضع العام الذي يسود حالياً، الأمر الذي يتطلب زيارة السجل العام ثلاث مرات بشكل مفاجئ حيث لوحظ أن الوضع العام كان غير جيد ولم يعجبني وهو غير مرض لأي أحد»، مؤكدة أن ذلك دفع الوزارة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي قيد الدراسة حالياً. وأوضحت سفاف أن ما تم لحظه دفعنا إلى إجراء تحليل للبيئة، مبيّنة انقطاع الكهرباء ليس سبباً أساسياً للمشكلة لكن زاد من الوضع سوءاً، ما أدى إلى انقطاع خدمة السجل كاملة في بعض الأحيان لأنها خدمة مركزية على مستوى الدولة. وأشارت وزيرة إلى أولى المعالجات التي تم اتخاذها مع وزارة الكهرباء التي استجابت لموضوع التقنين، لتجنب انقطاع الذي كان يحصل بين الساعة التاسعة صباحاً والساعة الثانية ظهراً.

وافتتحت إلى أنه بعد وصول أسماء المرشحين ستقوم الوزارة بتدريبتهم وإعطائهم الأختام وإيصال «الراوترات» إلى المحافظات ليتم إيصالها بمرکز خدمة البيانات المركزي بالسجل ليتم تخويلهم بكامل صلاحيات تقديم خدمات البطاقة الذاتية للمواطنين في الجهات العامة بالمحافظات، موضحة أن بهذه الخطوة لا يحتاج العاملون إلى مراجعة دمشق مرة ثانية، موضحة أن موظفي دمشق يمكن حصولهم على خدماتهم بعد مراجعتهم للنافذة الواحدة للحصول على خدمات السجل ما يسهم في حل المشكلة بشكل كامل.

تسهيل عملية فتح الحسابات وقبول الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف السورية

«المركزي» يدرس الآليات الممكنة لجذب أموال السوريين من الخارج

محمد منار حميجو

حسين: الدراسات تؤكد وجود ٥٠ مليار دولار بالمصارف اللبنانية لسوريين ما تساهم في إعادة الإعمار

الفائض المتوافر لديها عبر إيداعه لدى المركزي في حسابات ودائع لأجل بموجب قرار مجلس النقد والتسليف الصادر أيضاً في العام الماضي.

من جهته أكد عضو مجلس الشعب خضر حسين أنه يوجد نحو ٥٠ مليار دولار لسوريين أودعها في البنوك اللبنانية بحسب دراسات ووسائل إعلام، معتبراً أن هذه المبالغ تساهم في إعادة إعمار سورية من دون أن يكون هناك حاجة لأحد.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى حسين أن جذب أموال المستثمرين إلى البلاد بحاجة إلى أنظمة وتشريعات تشجعهم على ذلك، مضيفاً: طلبنا من المصرف أن يحدث تشريعات وأنظمة سهلة ومرنة لتشجيع المستثمرين على جلب أموالهم. وأضاف خضر: لم أقتنع بجواب المركزي حول هذا الموضوع وخصوصاً بعدما تواصلت مع بعض البنوك التي أكدت لي أنه لم يأتمن أي تلميحات بهذا الخصوص، مؤكداً أن الهدف إعادة هذه الأموال التي بأي لحظة من الممكن أن يحدث لها مشكلة باعتبار أن البنوك اللبنانية تعيش في وضع غير جيد بحسب العديد من الدراسات في هذا الموضوع.

وشدد خضر على ضرورة إيجاد حلول ووسائل لجذب هذه الأموال وخصوصاً أنه يوجد خبراء في هذا الموضوع وبالتالي يجب أن يتم وضع إستراتيجية حتى لو بعد فترة زمنية معينة لاستقطاب الأموال.

كشفت كتاب صادر عن المصرف المركزي أنه تتم حالياً دراسة الإجراءات المتاحة والآليات الممكنة لجذب أموال السوريين من الخارج لتجاوز العوائق وتهيئة الأرضية لذلك، موضحة أنه يتم ذلك عبر تسهيل عملية فتح الحسابات وقبول الودائع بالقطع الأجنبي في المصارف السورية.

وأوضح الكتاب الذي جاء رداً على سؤال عضو مجلس الشعب خضر حسين حول خطة المصرف لاستقطاب ودائع السوريين من البنوك اللبنانية أنه يتم التنسيق مع المؤسسات المالية المعنية وهي المصارف وشركات الصرافة والصحوبات العاملة في البلد وتوجيهها للقيام بحملات إعلانية ترويجية تبدي عبرها استعدادها لقبول الودائع وفتح حسابات بالقطع الأجنبي بأسعار وفوائد مغرية وميزات تفضيلية.

وشدد الكتاب على ضرورة تقديم التسهيلات وحرية التصرف بها من قبل أصحابها في أي وقت من دون أي عوائق إضافة إلى كل ما من شأنه تعزيز ثقة المتعاملين من المغتربين مع المؤسسات المالية السورية.

وأشار الكتاب إلى أن المصرف أولى اهتماماً بالغا تجاه أموال المغتربين من الخارج خلال الفترة السابقة، مؤكداً أنه تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتشجيع الإيداع بالقطع الأجنبي لدى المصارف السورية وتفعيل أدوات نقدية جديدة يعكس استخدامها نتائج إيجابية من ناحية إدارة السيولة وسعر الصرف والتحكم به.

وأوضح الكتاب أنه من الإجراءات التي تم اتخاذها السماح للمركزي بإصدار شهادات إيداع بالقطع الأجنبي قابلة للخصم والتداول وبأجل لا تقل عن ستة، مبيّنة أنه يتم الإصدار بطريقة المزاو وسعر الفائدة الثابت وذلك بموجب قرار مجلس النقد والتسليف الصادر في العام الماضي. ولفت الكتاب إلى أنه تم السماح للمصارف العاملة المصرح لها التعامل بالقطع الأجنبي وتوظيف

وبيّنت أن النافذة ستقدم خدمات السجل كافة، ومن ضمنها وثيقة «غير عامل»، وخدمة تصديق البطاقات الذاتية للعاملين في حالات النقل والذنب والنقطة، مبيّنة أن هذه الخدمة يأتي إليها العاملون من جميع المحافظات إلى السجل، أما بالنسبة لوثيقة غير العامل تتم الحصول عليها من جميع مراكز خدمات الوطن في المحافظات، إلا أن الضغط الحاصل كان نتيجة الانقطاعات التي كانت تحصل في التيار الكهربائي، موضحة أن الهدف هو إنهاء المركزية.

وأضافت: «جميع الإجراءات المطلوبة لتفعيل نقاط الارتباط أصبحت جاهزة حالياً واتخذت والتحصيرات باستثناء عدم الاستجابة على كتاب وزارة التنمية بترشيح عاملين من مديريات التنمية الإدارية في المحافظات ويوجد تأخير في الترشيح وعدم استجابة على كتاب وزارة التنمية الإدارية».

وأوضحت أن نقاط الارتباط التي سيتم تفعيلها في المحافظات تقدم خدمات السجل كافة ما عدا وثيقة غير العامل التي يتم استخراجها من مراكز خدمة المواطن التابعة للمحافظة أو للبريد، مستغنية من ذلك النافذة الواحدة الجديدة التابعة للسجل والتي سيتم خلالها تقديم كل خدمات البطاقة الذاتية للعاملين في الجهات العامة، إضافة إلى خدمة وثيقة غير عامل للمواطنين. وبيّنت أن هذا الإجراء لا يمنع مراكز خدمة المواطن في دمشق من تقديم الخدمة وهي مستمرة في عملها وتظل قائمة، مع استمرار تقديم الخدمة أيضاً في جميع المحافظات ما يخفف الجهد والتعب على العاملين.

اللجنة الوزارية السورية الإيرانية للتعاون الاقتصادي تبدأ اجتماعاتها اليوم وتوقيع اتفاقيات تعاون استراتيجي غداً



الوطن

وفي كلمة لها أكدت معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فريا إديلي أن سورية تتطلع إلى علاقات اقتصادية مثمرة مع إيران تنعكس إيجاباً على الشعبين الصديقين وتوابع العلاقات السياسية المتميزة بين البلدين موضحة أن التعاون بين الجانبين أثمر عن توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي المشترك عام ٢٠١٥ وتوقيع عقود في مجالات الزراعة والنظف والاتصالات إلى جانب خطى الائتمان الإيراني الأول والثاني. ولفتت إديلي إلى أنه تم التوصل نهاية العام الماضي إلى اتفاقية التعاون الاقتصادي الإستراتيجي طويلة الأمد والمحقق الخاص بها خلال اجتماعات عقدت بالعاصمة الإيرانية معربة عن أملها بالتوصل إلى مشاريع واتفاقيات تخدم المصلحة المشتركة.

وتهدف الاجتماعات الفنية التحضيرية إلى إعداد مذكرة تفاهم للجنة العليا المشتركة وعدد من الوثائق بما يحقق مصالح البلدين عبر مشاريع واتفاقيات في مختلف القطاعات. ويضمن جدول أعمال اللجنة التي تستمر ثلاثة أيام مباحثات فنية يليها اجتماعات اللجنة الوزارية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل ووزير الطرق وبناء المدن الإيراني محمد إسلامي ثم افتتاح أعمال اللجنة العليا المشتركة في رئاسة مجلس الوزراء وتوقيع الوثائق.

حضر الاجتماع سفير سورية في إيران الدكتور عدنان محمود وعدد من معاوني الوزراء والمديرين والسفير الإيراني بمدشق جواد ابادي وعدد من معاوني الوزراء والمديرين الإيرانيين.

بدأت أمس الاجتماعات الفنية التحضيرية للجنة العليا المشتركة السورية الإيرانية في دورتها الرابعة عشرة وذلك في فندق الداماروز بمدشق. وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل أن اجتماعات الأمم كانت على مستوى الخبراء والفنيين بين البلدين للتباحث في مشاريع الاتفاقيات ومذخرات التفاهم المشتركة، والتي يتمحور أبرزها في الجانب الاقتصادي، لتبدأ اليوم اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي بين سورية وإيران تمهيداً لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين البلدين التي ستعقد اجتماعاتها يوم الغد من أجل توقيع جملة من اتفاقيات التعاون الاستراتيجي والتي ستكون مفصلة.

وحسب سانا، أكد معاون وزير الطرق وبناء المدن الإيراني أمير ميني في مستهل الاجتماعات أن انعقاد الاجتماعات اليوم دليل على الإرادة القوية لدى البلدين الصديقين للتعاون وتعميق مختلف جوانب العلاقات الإستراتيجية، معربة عن أملها بالتوصل إلى إنجازات واتفاقيات تخدم مصالح الشعبين. ولفت ميني إلى أن الدول التي فرضت الحرب على سورية منذ نحو سبع سنوات أدركت حالياً ما يتمتع به الشعب السوري من صلابة وبدأت تحاول إعادة علاقاتها الاقتصادية مع سورية التي بدأت تنهض اقتصادياً، مؤكداً استعداد بلاده للمساهمة في مرحلة إعادة الإعمار والبناء في سورية.



PROCUREMENT NOTICE

(UNDP-SYR- ITB-009-19)

Invitation to Bid

Empowered lives.
Resilient nations.

Supplying Tools & Equipment for the kitchens and Restaurants to support 13 Vocational Hotel School in 13 Governorates and Cities in Syria (in two lots)- Syria

UNDP invites qualified and eligible Firms to submit Bids for the above Invitation to Bid

Bids shall be submitted by **7th February 2019, 02:00 pm Damascus time.**

For more information, interested firms may download freely the solicitation document from the UNDP Web Site at the following address:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html

- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

Or request a hard copy from Procurement Unit, UNDP office in Damascus, Syria. Phone Number: + 963 11 6129811 - 15



إعلان استدراج عروض أسعار

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
SYR-ITB-009-19
دعوة لتقديم عروض

Empowered lives.
Resilient nations.

توريد أدوات ومعدات للمطابخ والمطاعم لدعم 13 مدرسة فندقية مهنية في 13 محافظة ومدينة سورية (في مجموعتين) - سورية

تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركات المؤهلة لتقديم عروض للدعوة المذكورة أعلاه

آخر يوم لتقديم العروض **07 شباط 2019، 02:00 بعد الظهر بتوقيت دمشق**

لمزيد من المعلومات، يمكن للشركات المهتمة تحميل طلبات استدراج العروض من موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي:

www.sy.undp.org/content/syria/en/home/operations/procurement.html

- procurement-notices.undp.org/
- www.facebook.com/UNDP.Syria

أو طلب نسخة مطبوعة من قسم المشتريات، مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دمشق، سوريا. رقم الهاتف: + 963 11 6129811 - 15